المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد السادس عشر، يوليو 2023)

السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط [1]

أحمد عبد التواب عبد البصير محمد الخطيب
مدرس مساعد العلوم السياسية
معهد أكتوبر للاقتصاد والعلوم السياسية
مدينة الثقافة والعلوم
aelkhateeb360@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/8/25، وتم قبوله للنشر في 2022/11/2.

الملخص

تسعى الدراسة إلى تحليل أبعاد وملامح وتداعيات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة من 2011 وحتى 2022. واعتمدت الدراسة في إطارها النظري على النظرية الواقعية ومفاهيمها (القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية)، واستندت الدراسة في منهجيتها على منهج التحليل الجيوبوليتيكي؛ لفهم محددات ودوافع السلوك الإيراني، فضلًا عن الاستعانة بمناهج التحليل الجيواستراتيجي والجيواقتصادي لتفسير التنافس الإقليمي والدولي مع إيران في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى أن إيران تعتبر هذه الممرات والمضائق البحرية بمثابة أوراق تفاوض وضغط على دول المنطقة والقوى الدولية؛ للتخفيف من الضغوط الداخلية والخارجية وتحقيق مكاسب متنوعة. كما تستخدم إيران في سبيل تنفيذ سياستها تجاه الممرات والمضائق البحرية في المنطقة أدوات متنوعة ما بين التهديدات اللفظية المتكررة، والمضايقات والعمليات العسكرية المحدودة، وامتلاك قواعد عسكرية قريبة منها، وصولًا إلى التحالف مع قوًى أخرى. وبالتالي يشكّل السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في المنطقة تهديدًا خطيرًا متنوع الأبعاد على أمن واقتصاد دول المنطقة، والقيمة الاستراتيجية لتلك الممرات والمضائق البحرية.

وأوصت الدراسة بتنسيق الجهود الإقليمية والدولية في مجال الأمن البحري، وصياغة وتنفيذ استراتيجية شاملة؛ لمواجهة التهديدات المختلفة لأمن الممرات والمضائق البحرية في المنطقة.

الكلمات الدالة: التحليل الجيوبوليتيكي، مضيق هرمز، مضيق باب المندب، القوى الإقليمية والدولية، السلوك الإقليمي الإيراني، منطقة الشرق الأوسط.

ABSTRACT

This study examines the dimensions, features, and repercussions of Iranian regional towards the sea lanes and straits in the Middle East behavior from 2011 to 2022. in itstheoretical framework, the study relies on realistic theory and its concepts (power, balance of power, and national interest). It utilizes the geopolitical analysis methodology to understand the determinants and motives of Iranian behavior. It also employs the geostrategic and

geoeconomic analysis methodology to explain the regional and international competition with Iran over the sea lanes and straits in the region.

The study concludes that Iran uses those sea lanes and straits as negotiating cards to relieve internal and external pressures and achieve various gains. For instance, it makes verbal threats, engages in limited military operations, establishes military bases around them, and allies with other powers. s regional behavior towards the sea lanes 'Consequently, Iran and straits in the Middle East posesa multi-dimensional threat to the security of the regional countries and the strategic value of those sea lanes and straits. In addition, it causesnegative economic repercussions for those countries

Therefore, the study recommends coordinating regional and international efforts in maritime security, framing and implementing a comprehensive strategy to confront regional and international threats to the sea lanes and straits in the region.

Keywords: Geopolitical analysis, Strait of Hormuz, Bab al-Mandab Strait, regional and international powers, Iranian regional behavior, Middle East.

مقدمة

تعد الجغرافيا منذ قديم الأزل، عنصرًا مهمًا وحيويًا في حياة الدول، إذ رأى أرسطو أن البيئة الجغرافية تلعب دورًا مهمًا في تحديد الطبيعة البشرية وسماتها، ومن ثمّ، السياسات التى تنتهجها الدول والشعوب؛ حيث تترك بصمتها على الطبيعة الإنسانية بصفة عامة. ومن هنا، برز الاهتمام بدراسة أثر العامل الجغرافي في سياسات الشعوب والأمم. بل إنه نتيجة لتلك الأهمية التي اكتسبتها الجغرافيا، فقد تم النظر إليها على أنها أداة مهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول، لذا اقترن العامل الجغرافي بالأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهداف وغايات الدول (سالم، 2021، أبريل، ص5).

وتتمتع منطقة الشرق الأوسط بمميزات استراتيجية متنوعة، تأتي في مقدمتها الممرات والمضائق البحرية، ورغم المزايا الاقتصادية التي تمنحها للمنطقة، إلا أنها تمثل نقاط تماس مع قوى إقليمية

ودولية، وتفرض تهديدات مستمرة على أمن المنطقة؛ لارتباطها بالمجال الحيوي لدولها واقتصادياتها وحركتها التجارية تصديرًا واستيرادًا، ولاستمرار قدرتها على الحفاظ على موانئها، لشمول التهديدات الوجود الجغرافي والتاريخي للمنطقة واستقرار دولها وعلاقاتها البينية.

وتواجه الممرات والمضائق البحرية في المنطقة – كنقاط رخوة يسهل استهدافها – ثمة تحديات من شأنها التأثير على الملاحة فيها، وتتكثف الأحداث حول مضيق هرمز ومضيق باب المندب ومداخل البحر الأحمر وصولًا إلى قناة السويس؛ إذ تتعرض لحالة صراع دولي وإقليمي ولتهديدات متصاعدة، كما يُطرح بشأنها مشروعات سياسية واقتصادية وتحالفات عسكرية، فضلًا عن الترويج لمشروعات وخطط تستهدف تغيير طرق التجارة العالمية التي تمر بالمنطقة (رميح، 2022، ص41–42).

وتمثّل إيران إحدى القوى الإقليمية المؤثرة في هذا المجال؛ حيث تحاول فرض هيمنتها على الممرات والمضائق البحرية في المنطقة بأدوات متنوعة وبصورة علنية؛ سواء بتهديد أمن تلك الممرات والمضائق أم باستهداف السفن والناقلات المارة بها والاعتداء على ممتلكاتها، بما يهدد سلامة حركة التجارة الدولية المتدفقة من المنطقة أو عبر الممرات الملاحية الدولية بها (عبد العاطي، 2021، ص3).

وقد شهدت الفترة منذ عام 2011 وحتى عام 2022 العديد من التحركات الإيرانية تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط؛ سواء بالتهديد اللفظي أم بالاستهداف، وهو ما يثير التساؤلات حول أبعاد وملامح وتداعيات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في المنطقة، والتحركات الإقليمية والدولية المنافسة للسلوك الإيراني في تلك الممرات والمضائق، وأهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحقيق مزيد من الأمن البحري لممرات ومضائق المنطقة.

الإطار المنهجي للبحث

1. موضوع البحث وحدوده

تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل أبعاد وملامح وتداعيات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تقع الدراسة في حقل الدراسات البينية بين دراسات السياسة الخارجية والدراسات الجيوسياسية، وبين دراسات السياسة الخارجية والقانون الدولي للبحار، وإن كانت تتركز في مجال الدراسات الجيواستراتيجية.

- **الحدود المكانية:** تمثل منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقتا الخليج العربي والقرن الإفريقي خاصة النطاق الجغرافي للدراسة، مع التركيز على الممرات والمضائق البحرية، لاسيما مضيقا هرمز وباب المندب.
- **الحدود الزمانية للدراسة:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 2011 وحتى 2022، وقد اختار الباحث هذه الفترة؛ لسد بعض العجز البحثي في تناول السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط خلال هذه الفترة.

2. إشكالية البحث

تسعى الدراسة إلى بحث وتحليل أبعاد وملامح وتداعيات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، والتحركات الإقليمية والدولية المنافسة له. ومن ثم، تتمثل إشكالية البحث في الإجابة عن تساؤل رئيس هو: "كيف يتشكل التنافس الجيوبوليتيكي بين إيران والقوى الإقليمية والدولية على الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط؟".

ويتفرع عن التساؤل البحثي الرئيس للدراسة عدد من الأسئلة البحثية الفرعية، ومنها:

- ما تأثير البعد الجيوبوليتيكي بمفاهيمه (المجال الحيوي، مناطق النفوذ) في الرؤية الإيرانية لقضية الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط؟.
- ما أدوات إيران في التوسع والتنافس الجيوبوليتيكي على الممرات والمضائق البحرية في المنطقة؟.
- ما دلالات وانعكاسات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في المنطقة على القوة الإيرانية والسياسة الخارجية الإيرانية؟.
- كيف تتنافس القوى الإقليمية والدولية مع إيران حول الممرات والمضائق البحرية في المنطقة؟.

3. منهجية البحث

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلها البحثي الرئيس وأسئلتها الفرعية باستخدام منهج التحليل الجيوبوليتيكي ومفاهيمه وأدواته التحليلية ومنها؛ مفهوم المجال الحيوي ومناطق النفوذ، ويمكن أن يساهم هذا المنهج في فهم محددات ودوافع وانعكاسات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط. كما تستعين الدراسة بمناهج التحليل الجيواستراتيجي والتحليل الجيواقتصادي، والتي تدور افتراضاتها الرئيسة حول فكرة تنافس الدول حول إقليم معين أو

منطقة معينة؛ نظرًا لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، وهو ما يساعد في تفسير تنافس الدول الإقليمية بما فيها إيران والدول الكبرى على الممرات والمضائق البحرية في المنطقة باعتبارها أقاليم ذات أهمية للملاحة البحرية وأمن الطاقة والتجارة العالمية.

4. فرضيات البحث

يسعى البحث إلى اختبار صحة أو خطأ الفرضيات الآتية:

- تؤثر العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدول من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزيها الإقليمي والدولي.
- تؤثر جغرافيا إيران على سياستها الخارجية بشكل مباشر؛ فموقعها المركزي يجعلها عرضة للخطر والضغط الخارجي ويشعرها بالعزلة، ويدفعها إلى تبني سياسات عدوانية تجاه جيرانها، والعمل الدائم على توسيع مجالها الحيوي ومناطق نفوذها.
- تستخدم إيران ورقة الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط كأداة ضغط على دول المنطقة والقوى الدولية، لاسيما الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. فكلما زادت الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية على إيران، زاد مستوى التصعيد في السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في المنطقة.

الإطار النظري للبحث

تعتمد الدراسة على النظرية الواقعية بافتراضاتها ومفاهيمها (القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية) باعتبارها أكثر الأُطر النظرية والتفسيرية ملاءمة لفهم موضوع الدراسة، وهي النظرية التي سيطرت على تحليل ودراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (الشيخ، 2009).

وتعتبر النظرية الواقعية إحدى النظريات الرئيسة في السياسة الخارجية للدول، وتتسم تفسيراتها لسياسات الدولة بالواقعية (البلوشي، 2018، ص181). وترى النظرية أن المصلحة هي جوهر السياسة، وهي ترمز إلى البحث عن القوة بما يضمن البقاء، وأن للمصلحة الوطنية الكلمة الأخيرة في السياسة الدولية (Dougherty & Pfaltzgraff, 2001, p.76).

وتستند النظرية الواقعية على مجموعة من المقولات والافتراضات الرئيسة، ومنها (عبد السلام، 2006، ص 9–12) & (دورتي، 1985، ص ص61–80) & (وهبان، 2016، يوليو، ص ص7–68):

- الدولة فاعل عقلاني وتسعى وراء مصالحها، التي تتمثل بالدرجة الأولى في حماية نفسها والبقاء والاستمرار في مجتمع دولي فوضوي. وتتسم توجهات الدول بالرشد؛ ففي معظم الأحوال يمكن إيجاد تفسير عقلاني لما تتخذه الدول من قرارات وما تتبعه من سياسات على الأقل إذا ما تم الاستناد على تحليل توجهات التيار الرئيس داخل كل دولة.
- النظام الدولي هو نظام فوضوي، ووفقًا لطبيعة هذا النظام، فإن تحقيق الأمن القومي والحفاظ عليه هو المصلحة الوطنية الأساسية لجميع الدول. لذلك يتم تحديد الاهتمام من حيث القوة وقيادة السياسة الخارجية في الاتجاه الذي يحقق ذلك؛ بغض النظر عن الأخلاق والقيم والدين، وهو ما يوفر الاستمرارية للسياسة الخارجية للدولة.
- تسعى الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة كمحدد رئيس لسلوكها، ولكن الحديث عن حق كل دولة في تحديد مصالحها الخاصة له حدود ارتباطًا بتوازن المصالح مع الدول الأخرى، كما أنه ليست هناك عداوات دائمة أو صداقات دائمة، وإنما هناك مصالح دائمة.
- تضارب المصالح الوطنية للدول يعبر عن الصراع على القوة، والقوة هي القدرة على ضمان مصالح الدولة، ولو في حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء.
- القوة ليست مجرد القوة العسكرية بمعناها الضيق، ولكنها القوة القومية بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الموقع الاستراتيجي.
- هناك مجموعة من المصالح العليا الثابتة، والتي تمثل قيمًا وغايات وطنية، تسعى كل دولة لتحقيقها أو تعظيمها أو منع المساس بها طوال الوقت، ومنها: قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات العسكرية الخارجية، وقدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة خاصة التنمية الاقتصادية، وقدرة الدولة على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي والحفاظ عليه، وقدرة الدولة على الحفاظ على مكانة خاصة بها في النطاق الدولي والإقليمي، وبما يحقق الهيبة أو المكانة.

- تتم دراسة محددات المصلحة الوطنية للدولة من خلال التركيز على مستويين أساسيين، يمثلان مجموعة العوامل المؤثرة على مصالح الدولة الأساسية، وهما: الخصائص القومية للدولة، وصانعو القرار. فالمصلحة الوطنية لدولة ما تفرضها قواعد موضوعية مرتبطة بإمكانات وقدرات الدولة، لكن تعززها القدرات المرتبطة بالقيادة السياسية التي تعمل على بلورة تصور استراتيجي وشامل لتوظيف عقلاني للقوة الوطنية، بما يخدم المصالح العليا للدولة.
- فيما يتعلق بمَن الذي يحدد المصلحة الوطنية، فإن المصلحة الوطنية واقعيًا هي ما يتصور صانع القرار في الدولة أنها كذلك، طالما أنه هو الذي يمتلك القدرة على التعامل معها بشكل مباشر من خلال مؤسسات الدولة. وتفترض المصلحة الوطنية استمرار التوجهات العامة لسياسة الدولة الخارجية باعتبارها تتسق مع المصلحة الوطنية وتحققها، إلا أن هذه التوجهات قد تشهد تغيرات جذرية مع تغير صانعي القرار.

وفي سياق الدراسة، يمكن أن تساهم النظرية الوقعية في تفسير السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط بشكل واقعي، فعلى الرغم من أن سلوك إيران الإقليمي تجاه المنطقة – بشكل عام – وتجاه الممرات والمضائق البحرية – بشكل خاص – تتنازعه الاعتبارات الأيديولوجية والواقعية، تظل المصلحة الوطنية والاعتبارات الجغرافية محركًا أساسيًا لهذا السلوك.

دراسات سابقة

يمكن تصنيف الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى ثلاثة محاور، هي:

1. الدراسات التي تتناول تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية والسلوك الإقليمي للدول:

سعى العديد من الباحثين إلى التأصيل النظري والمفاهيمي للتحليل الجيوبولوتيكي في السياسة الخارجية، وانتهت معظمها إلى تأكيد تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية والسلوك الإقليمي للدول بشكل مباشر وغير مباشر، ومن هذه الدراسات:

أ. دراسة بعنوان "الجيوبوليتكيا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول":

سعت الدراسة إلى التأصيل النظري والمفاهيمي والتاريخي لعلم الجيوبوليتيك؛ حيث تتناول الدراسة ماهية الجيوبوليتيك ونشأة وتطور هذا العلم، والفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك،

وأنماط الدراسات الجيوبوليتيكية، والنظام الجيوبوليتيكي، وأسس التحليل الجيوبوليتيكي، والجيواستراتيجية والجيوبوليتيك، وأهمية الجيوبوليتيك، والنظام الجيوبوليتيكي العالمي. كما تستعرض الدراسة أهم النظريات الجيوبوليتيكية مثل: نظرية القوة البرية، نظرية القوة البحرية، نظرية القوة الجوية.

وأكدت الدراسة أن الاستراتيجيات الدولية تتفق على اختلافها على أهمية ومحورية العامل "الجغرافي – السياسي" في تحقيق أهداف الدولة وطموحاتها وتثبيت مكانتها في سلم توزيع القوى الإقليمية والدولية، بل والسعي إلى تحسين تلك المكانة وذلك الدور. والجيوبوليتيك تتعامل مع الدولة ككائن حي له طموحه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها موازنًا بينها وبين محيطه الإقليمي والعالمي، وهي بالتالي مفتاح السياسات القومية للدول، بل هندسة لسياسة الدول الخارجية ومفسر لتحركاتها (عبد السلام، 2019، ص5).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في الوقوف على تطورات منهج التحليل الجيوبوليتيكي ونظرياته، مع قيام الباحث بمحاولة الوصول إلى تحليل متكامل الأبعاد (جيوسياسي، جيواستراتيجي، جيواقتصادي) في تناول موضوع الدراسة.

ب. دراسة بعنوان: "THE RETURN OF GEOPOLITICS IN EUROPE":

سعت الدراسة إلى مناقشة الأساس الاجتماعي لإحياء الجغرافيا السياسية في أوروبا بعد الحرب الباردة، وأكدت الدراسة على أهمية السياقات الوطنية، وأن إحياء الفكر الجيوسياسي يمكن فهمه بشكل أفضل في سياق العديد من أزمات الهُوِية في السياسة الخارجية، وهو نوع من "انعدام الأمن الوجودي الذي واجهته نخب السياسة الخارجية في أوروبا بعد عام 1989".

وأوضحت الدراسة أن الفكر الجيوسياسي ملأ هذه الفجوة، من خلال ترسيخ الادعاءات حول المصالح الوطنية في إطار جيوسياسي موضوعي. وأشارت الدراسة إلى أن الدول التي تعاني من أزمات الهُوِية في السياسة الخارجية مستعدة للسعي من أجل خطاب جيوسياسي لحل الأزمة: من نحن؟ من أجل ماذا وبأي طريقة سنتصرف؟ ما هو تصورنا للأمن؟ (Guzzini, 2012).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في مراعاة اعتبارات الهُوِية في فهم السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في إطار التحليل الجيوسياسي، مع سعي الباحث لتوظيف ذلك في تناول موضوع الدراسة من خلال رصد وتحليل الخطاب السياسي الإيراني ذا الصلة.

ج. دراسة بعنوان: "تحليل السياسة الخارجية":

تناولت الدراسة في جزء منها تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية، وتشمل تلك العوامل مجموعة من العوامل الفرعية أهمها الموقع والمساحة والتضاريس. وأوضحت الدراسة أن هذه العوامل تؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر وغير مباشر؛ فهي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية من خلال تأثيرها على نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال السياسة الخارجية، وتؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزها الدولي.

وأكدت الدراسة أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحٍ؛ فالموقع الجغرافي يحدد – إلى حد كبير – المجال الحيوي المباشر الذي تمارس فيه الدولة سياستها الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة. وانتهت الدراسة إلى أن هناك مواقع جغرافية تتسم بأنها طريق طبيعي للمرور البحري الدولي كقناة السويس وباب المندب وجبل طارق والبسفور والدردنيل، وتهتم الدول صاحبة تلك المواقع بحمايتها، بينما تحاول الدول الأخرى التحكم فيها لأهميتها الدولية، ويختلف تأثير هذه المواقع على سياسات الدول التي تقع في إقليمها باختلاف القوة النسبية لتلك الدول (سليم، 2013).

واستفاد الباحث من افتراضات هذه الدراسة بشأن تأثير الموقع الجغرافي للدولة على سلوكها الإقليمي، مع سعي الباحث لتطبيق هذه الافتراضات فيما يخص السلوك الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، وتفسير التنافس الإقليمي والدولي في هذا المجال.

د. دراسة بعنوان "NEW GEOPOLITICS: WHAT IS ACTUALLY "NEW"?" :

سعت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس هو؛ هل يمكن تحديد الجغرافيا السياسية الجديدة كنهج علمي جديد لاستكشاف السياسة العالمية أم أنها مجرد اشتقاق للمفاهيم الجيوسياسية الكلاسيكية؟. وكشفت الدراسة عن أن الجغرافيا السياسية الكلاسيكية أولت اهتمامًا كبيرًا بالجغرافيا، وكانت المنطقة وشكلها والوصول المفتوح إلى البحار والجوار عناصر مهمة للغاية في بناء قوة الدول، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تم تجاهل الجغرافيا السياسية، وبدأ الباحثون في تكييف الجغرافيا السياسية مع الوضع الدولي الجديد، وبدأوا في التأكيد على فهم مختلف للعامل الجغرافي، وتوسيع معنى المكان،

حيث لا يُفهم العامل الجغرافي على أنه منطقة مادية فحسب، بل يُفهم أيضًا على أنه فضاء في جميع أبعاد الأنشطة البشرية الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني (الجغرافيا السياسية الافتراضية).

وتوصلت الدراسة إلى صياغة مصطلح "الجغرافيا الميتافيزقية" لتصور المكان، بمعنى الخرائط الموجودة في عقول ووعي المجموعات الاجتماعية المختلفة في جميع أنحاء العالم. فكل شخص يتطور في مكان معين يشكل هُويته. وتعتمد قوة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالمكان والإقليم على التاريخ والثقافة والتقاليد، مثل قرارات الدفاع عن المكان واستعادة "الأرض المفقودة". كما بدأ الاهتمام بدراسة التفاعلات بين مراكز القوة المختلفة، ليس فقط على المستوى العالمي، ولكن أيضًا على المستويين الإقليمي والمحلي (Legucka, 2018).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تعميق الفهم بشأن محددات الرؤية الإيرانية تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، وتفسير التنافس الإيراني والإقليمي والدولي في هذا المجال، مع سعى الباحث إلى ربط التحليل الجيوسياسي بتحليل الهُوِية في هذه الدراسة.

هـ . دراسة بعنوان: "الجغرافيا وأثرها على علاقات إيران العربية":

سعت الدراسة إلى تناول العلاقة بين الجغرافيا والتفاعلات السياسية من خلال تحليل تأثير الجغرافيا على السياسة الخارجية والتوجهات العامة الإيرانية تجاه المنطقة العربية. وتناولت الدراسة أهم ملامح الجغرافيا السياسية لإيران، والمعاني والدلالات السياسية لجغرافية إيران، وتأثير جغرافية إيران على علاقاتها مع الدول والمناطق والأقاليم العربية المختلفة. وأكدت الدراسة أن الجغرافيا بمفهومها الشامل تمثل عنصرًا مهمًا في صياغة سياسة الدولة الخارجية وعلاقاتها الدولية بشكل عام، وتمارس الجغرافيا تأثيرها في المجال السياسي من خلال عوامل وسيطة. كما أن تحكم إيران في الممر الشمالي لمضيق هرمز أكسبها أهمية استراتيجية لتجارة النفط العالمية.

وانتهت الدراسة إلى أن العامل الجغرافي لعب دورًا أساسيًا في تحديد سياسة إيران تجاه الأقاليم المحيطة بها؛ حيث تشير تجربة التاريخ الإيراني منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد إلى أن المنطقة العربية التى تتوزع على إقليم الجنوب وإقليم الهلال الخصيب، كانت هدفًا أساسيًا للاهتمام أو النزوع الجيواستراتيجي الإيراني تجاه المناطق المجاورة. وزاد عدة متغيرات من محورية المنطقة العربية في التحرك الجيواستراتيجي لإيران، منها؛ أزمة ملف إيران النووية، سقوط نظام صدام حسين في العراق عام 2003، الربيع العربي وما أنتجه من تغيرات وتحولات واضطرابات (ناصر، 2014).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تحليل تأثير البعد الجيوسياسي على السلوك الإقليمي الإيراني تجاه المنطقة العربية كجزء من منطقة الشرق الأوسط. ويسعى الباحث إلى تحليل التطورات الإقليمية على هذا السلوك منذ عام 2011.

و. دراسة بعنوان: "قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي":

سعت الدراسة إلى المقارنة بين مقومات القوة الإيرانية ودول الخليج العربي، وأشارت الدراسة إلى أن محددات الكتلة الحيوية للدولة والمتعلقة بالجغرافيا والأرض والسكان تعد من أهم محددات القوة الاستراتيجية للدولة؛ فهي تعطي للدولة شخصيتها الخاصة وتوجه سياستها باتجاهات معينة، وتؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تضطلع به في المحيط الإقليمي والنظام الدولي.

وأكدت الدراسة الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران بإطلالها على مضائق وممرات مائية حيوية ومؤثرة؛ حيث تطل إيران من الشمال على مضيق هرمز صاحب الأهمية الاستراتيجية الكبرى؛ فهو المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج ماعدا السعودية وسلطة عُمان. وانتهت الدراسة إلى أن الموقع الجغرافي لإيران منحها استراتيجيًا النفوذ والإشراف على مضيق هرمز، ويعد المضيق أحد أهم الممرات المائية في العالم؛ نظرًا للحجم الهائل من صادرات النفط التي تعبره يوميًا، وتشكّل إمدادات النفط التي تمر عبر المضيق نحو 40% من إجمالي المعروض النفطي المتداول عالميًا على اعتبار أن 80% من نفط دول الخليج يمر عبر المضيق (علام، 2012).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تحليل محددات التنافس الجيوبوليتيكي بين إيران ودول الخليج، ورصد الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز. ويسعى الباحث إلى التغطية التحليلية للسلوك الإيراني تجاه ممرات ومضائق أخرى إلى جانب مضيق هرمز.

2. محددات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط ودلالاته وانعكاساته على القوة والسياسة الإيرانية:

سعت عدد من الدراسات إلى تحليل السلوك الإقليمي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط من منظورات مختلفة، وركز بعضها على السياسة الإيرانية تجاه بعض الممرات والمضائق البحرية من منظور جغرافي، لاسيما مضيق هرمز، وتتمثل أبرز تلك الدراسات فيما يلي:

أ. دراسة بعنوان: "السيطرة الإيرانية على الملاحة البحرية في الخليج":

تناولت الدراسة المحددات الإيرانية للسيطرة على الملاحة البحرية في منطقة الشرق الأوسط، وأشارت الدراسة إلى أن السياسة الإيرانية تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط تحركها الرغبة الإيرانية في تحقيق الهيمنة عليها كقوة إقليمية كبرى ومؤثرة، لضمان مصالحها الاستراتيجية، بقصد بسط نفوذها على مياه الخليج العربي؛ من أجل إحداث تأثير أو تغيير أو فرض قوة على كل ما يتعارض مع مصالحها، وذلك انطلاقًا من قناعة النظام الإيراني بقوته الذاتية وإمكاناته الطبيعية وإحساسه بحقه في الريادة على سائر دول المنطقة، استنادًا إلى بعض المحددات التاريخية والجغرافية والعقائدية والسياسية (الراشد، 2016).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تحليل محددات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه ممرات ومضائق الملاحة البحرية في الخليج. ويسعى الباحث إلى رصد التفاعلات وردود الأفعال الخليجية على السلوك الإيراني في هذا المجال.

ب. دراسة بعنوان: "المتغيرات الإقليمية وتحديات الأمن في البحر الأحمر":

أوضحت الدراسة أن الوجود الدائم في مدخل البحر الأحمر ضرورة استراتيجية لإيران لزيادة قدرتها على التعامل الحذر في مواجهة القوى الخليجية خاصة السعودية، كما أنه يوفر قاعدة لدعم حلفاء طهران الإقليميين بداية من الحوثيين في اليمن وصولًا إلى حزب الله وحماس والنظام السوري (فهمي، 2021، ص 94–99).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تحليل محددات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه ممرات ومضائق الملاحة البحرية في البحر الأحمر. ويسعى الباحث إلى رصد التحركات الإقليمية والدولية المنافسة لإيران في هذا المجال.

ج. دراسة بعنوان: "سياسة إيران تجاه إفريقيا من منظور الجيواستراتيجية المذهبية":

كشفت الدراسة أنه على الرغم من البعد الجغرافي النسبي بين موقع إيران والقارة الإفريقية، فقد أبدت إيران اهتمامًا متزايدًا بدول القرن الإفريقي؛ لأهميتها الاستراتيجية كَوْنها تطل على المحيط الهندي، كما تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر؛ حيث مضيق باب المندب، وبالتالي تتحكم المنطقة في طريق التجارة العالمي، كما أنها تعد ممرًا مهمًا لأية تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي (بنداري، 2020، ص ص30–49).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تحليل محددات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه ممرات ومضائق الملاحة البحرية في منطقة القرن الإفريقي. ويسعى الباحث إلى بيان الدوافع الإقليمية والدولية المنافسة لإيران.

د. دراسة بعنوان: "IRAN'S THREAT TO THE STRAIT OF HORMUZ":

ربطت الدراسة بين الضغوط الدولية على إيران وتصعيدها اللفظي والسلوكي في الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة مضيق هرمز، مستبعدةً سيناريو الإغلاق التام المطول لمضيق هرمز، ومشيرة إلى أن مثل هذه التهديدات الإيرانية من شأنها أن تثير التوترات في أسواق الطاقة العالمية مع تصاعد مخاطر نشوب صراع جديد في المنطقة (Katzman & et al, 2012).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تحليل دلالات وانعكاسات السلوك الإقليمي الإيراني تجاه ممرات ومضائق الملاحة البحرية والتنافس الإقليمي والدولي في هذا المجال، مع سعي الباحث لتحليل معمق للتداعيات الجيوسياسية والجيواستراتيجية والجيواقتصادية للسلوك الإيراني والتحركات المنافسة.

هـ. دراسة بعنوان "ASSESSING THE IRANIAN THREAT TO THE STRAIT OF HORMUZ" :

كشفت الدراسة عن أن إغلاق إيران مضيق هرمز يأتي على رأس قائمة المخاوف المرتبطة بأمن الطاقة العالمية، موضحة أن إغلاق المضيق سيمثل تهديدًا لتدفق النفط من الخليج، في وقت تكون فيه طاقة الإنتاج العالمية الفائضة أقل، وسعر النفط أعلى، محاولة عبر دراستها الإجابة عن إمكانية قيام إيران بإغلاق المضيق وحدود رد الفعل الأمريكي (Talmadge, 2008, pp.117-82).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تقييم القدرة الإيرانية في ضوء ما تمتلكه من أدوات على تنفيذ تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز والرد الإقليمي والدولي المتوقع في هذا المجال، مع وضع الباحث بعض التوصيات لضمان الأمن البحري في المنطقة.

3. الدراسات التي تتناول تحركات القوى الإقلمية والدولية المنافسة لإيران تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط:

اهتمت مجموعة من الدراسات برصد وتحليل سلوك القوى الإقلمية والدولية المنافسة لإيران فيما يخص الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، وركز بعضها على البعد الجيواستراتيجي والجيواقتصادي في التحليل، وتتمثل أبرز تلك الدراسات فيما يلي:

أ. دراسة بعنوان: "IRAN'S MARITIME PROVOCATIONS AND CHALLENGES FOR U.S. POLICY":

تتناول الدراسة السياسة الأمريكية في المنطقة، والقوى المحركة للسياسة الإيرانية وقدراتها العسكرية، والاستفزازات البحرية التي تقوم بها طهران، وانعكاس ما سبق على المصالح الخليجية والسياسة الأمريكية. وتوضح الدراسة طبيعة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط من حيث مرتكزاته وأهدافه؛ حيث يصل عدد عناصر القوات الأمريكية في المنطقة نحو 35 ألف عنصر، فضلًا عن وجود عدد من الطائرات والمعدات العسكرية. كما ينتشر عدد من القطع البحرية الأمريكية في الإقليم؛ لضمان حرية الملاحة والمرور الآمن للسفن، وحرية التجارة العالمية عبر الخليج والمحيط الهندي (Dalton, 2016, May).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في رصد التحركات الأمريكية لمواجهة السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، مع سعي الباحث لبيان التحركات الإقليمية والدولية المنافسة لإيران في هذا الإطار.

ب. دراسة بعنوان: " SECURITY PLANS TO ADDRESS IRAN'S DANGEROUS BEHAVIOR IN THE ARABIAN GULF":

سعت الدراسة لرصد وتقييم المبادرات والترتيبات الأمنية الرامية إلى مواجهة الخطر والتهديد الإيراني، لاسيما بعد ثورات "الربيع العربي"، وبعد توقيع إيران الاتفاق النووي مع القوى الغربية في عام 2015، وأشارت الدراسة إلى أن البعد الاستراتيجي للمنطقة بممراتها ومضائقها البحرية أصبحت أحد أهم أوراق المساومة والضغط لدى صانع القرار الإيراني. وانتهت الدراسة إلى أنه على الرغم من نجاح بعض المبادرات الأمنية مثل التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحري في تحييد خطر تعرض إيران لحرية الملاحة وتهديد ناقلات النفط، ونجاح تحالف دعم الشرعية في اليمن جزئيًا في وقف تمدُّد جماعة أنصار الله الحوثي وسيطرتها على اليمن، فإن العديد من المبادرات الأخرى واجهت صعوبات وتحديات (Abdulhakim, 2020, April).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في رصد أبرز التحركات الإقليمية والدولية لمواجهة السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الخليج، مع سعي الباحث لبيان البعد الجيواستراتيجي والجيواقتصادي للتحركات الإقليمية والدولية المنافسة لإيران في هذا المجال.

ج. دراسة بعنوان: "هل تتحول معركة السفن إلى حرب ضد إيران":

سعت الدراسة إلى تفسير معركة السفن البحرية في منطقة الشرق الأوسط، مع محاولة استشراف مستقبل الأوضاع في ضوء التحركات الحالية والمتوقعة من القوى الإقليمية والدولية. وأكدت الدراسة حدوث نقلة نوعية جديدة في معركة السفن الدائرة على المسرح البحري الإقليمي في نطاق خليج عمان. وأوضحت الدراسة أن المعركة لم تعد مقتصرة على إيران وإسرائيل، وإنما باتت معركة متعددة الأطراف، بالإضافة إلى متغير أداة الهجوم؛ حيث استخدمت الطائرات من دون طيار "الدرونز" في الهجمات للمرة الأولى على السفينتين الإسرائيلية والسعودية، فضلًا عن كونها المرة الأولى التي تشهد سقوط ضحايا. وانتهت الدراسة إلى أن معركة السفن البحرية في المنطقة أصبحت أقرب إلى التحول إلى سيناريو الحرب في مواجهة إيران أكثر من أي وقت مضى (عليبه، 2021، أغسطس).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في رصد تطورات التنافس البحري الإيراني الإقليمي الدولي وآفاقه المستقبلية، مع سعي الباحث لبيان أسباب ومحددات هذه التطورات.

د. دراسة بعنوان: " UAE'S FOREIGN POLICY: FROM MILITIAS IN THE RIMLAND TO STRAITS DIPLOMACY":

سعت الدراسة إلى رصد وتحليل ملامح وأبعاد وتطورات السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، وأوضحت الدراسة أن الهجمات المتكررة ذات الخلفيات المرتبطة بإيران، والتي تستهدف السفن التجارية في شبه الجزيرة العربية، تشكّل تهديدًا للأمن القومي الإماراتي. وانتهت الدراسة إلى أن دبلوماسية المضائق التي تنتهجها الإمارات تساهم في دعم النفوذ الإقليمي للإمارات ومصالحها الاقتصادية، وكذلك أهداف الأمن العالمي مثل حرية الملاحة، والتجارة الدولية، وتركّز دبلوماسية المضائق على ثلاثة مضائق بحرية، هي هرمز وباب المندب والسويس، وتتضمن الحضور على مستوى الأمن البحري، والحوار البراجماتي والمؤسسي بشأن أمن الملاحة البحرية، والاستثمارات الاقتصادية الجغرافية حول المجاري المائية الحيوية، بما يساهم في حماية نفوذ الإمارات الجيوسياسي (Ardemagni, 2012).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في رصد السلوك الإماراتي لمواجهة السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في الشرق الأوسط، مع سعي الباحث لبيان التحركات الإقليمية والدولية الأخرى المنافسة لإيران في هذا المجال.

هـ . دراسة بعنوان: "أمن البحر الأحمر":

سعت الدراسة إلى تحليل تزايد أهمية البحر الأحمر في ضوء التحولات التي يشهدها، والتي أدت إلى تزايد أهميته الاقتصادية والأمنية والسياسية لدى العديد من القوى الإقليمية والدولية، وتناولت الدراسة خريطة التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأحمر والأهمية الاقتصادية للمنطقة والتحولات الجيوسياسية التي تمر بها، مع رصد أبرز المشاريع المطروحة من قِبل القوى الدولية والإقليمية؛ سواء العربية أم الإفريقية أم تلك التي طرحتها إسرائيل من أجل تعزيز وحماية مصالح كل منها في البحر الأحمر. وأكدت الدراسة أن البحر الأحمر يشهد منذ مطلع التسعينيات حالة من عدم الأمن على نحو يهدد الأمن القومي للدول المشاطئة له، وللمصالح الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وكشفت الدراسة أن المحاولات الإيرانية للتواجد في منطقة الشرق الأوسط انعكست على مجمل التفاعلات الإقليمية في المنطقة، كما في البحر الأحمر والقرن الإفريقي خصوصًا مع ارتفاع القدرات النووية الإيرانية، وما ترتب عليه من سياسات الاحتواء ثم التصعيد الأمريكي ضد إيران، وتصاعد المخاوف الخليجية من إيران، وما ترتب على ذلك من نشوب الحرب في اليمن (الطويل، 2019، أكتوبر).

واستفاد الباحث من هذه الدراسة فى رصد أبرز تحركات القوى الدولية والإقليمية المنافسة لإيران لتعزيز وحماية مصالح كل منها في البحر الأحمر، ويسعى الباحث إلى التوسع في رصد أدوات وتحركات القوى الإقليمية والدولية للتنافس الجيوبوليتكي والجيواستراتيجي لإيران فى هذا المجال.

وفي ضوء العرض السابق للأدبيات، توصل الباحث إلى أن السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط لم يحظَ باهتمام بحثي كافٍ في إطار التحليل الجيوبوليتكي والتحليل الجيواستراتيجي والجيواقتصادي. ومن ثم، تأتي الدراسة الحالية كمحاولة للإسهام النظري والتطبيقي في هذا الإطار، وتستفيد الدراسة من الدراسات السابقة في معظم تحليلاتها، لاسيما المتعلقة منها بمحددات وانعكاسات ودلالات السلوك الإقليمي الإيراني والسلوكيات الإقليمية والدولية المنافسة في هذا المجال.

أولًا: المجال الحيوي الإيراني والرؤية الإيرانية للممرات والمضائق البحرية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على القوة والسياسة الإيرانية

تنطلق الرؤية الإيرانية للممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط من منظورها للمجال الحيوى والتوسع فيه، وما يمثله ذلك من قوة لإيران تستخدمها لدعم سياستها الخارجية، كما يحكمها أيضًا مواقف القوى الإقليمية والدولية المنافسة، وذلك على النحو الآتي:

1. الرؤية الإيرانية لأمن الخليج

صاغت إيران رؤية لأمن الخليج تتفق والدور القيادي الذي ترغب في لعبه، وتتبع الرؤية الإيرانية لقضية الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط من رؤيتها لأمن الخليج، ووفق الرؤية الإيرانية، فإن التدخل الخارجي والوجود الأجنبي في المنطقة يمثلان التهديد الرئيس لهذا الأمن؛ فإيران تعد من أكثر الدول قلقًا على أمنها واستقرارها من جوارها، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان في عام 2001 (الجارة الشرقية لإيران)، والعراق في عام 2003 (الجار الغربي لإيران) (رجب، 2014، ص ص 284–285). وعليه؛ ترفض إيران الاتفاقات والترتيبات الأمنية التي تنعقد بين دول الخليج العربي ودول خارجية، كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربط أمن الخليج مع أمن دول وسط آسيا، إذ تعتبر إيران نفسها الرابط والموازن بين طرفي الأمن في الخليج العربي ودول وسط آسيا (برع، 2020، ص ص 67–68).

2. الإدراك الإيراني للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط

تربط بعض الدراسات بين السلوك الإقليمي الإيراني والأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسهم مضيقا هرمز وباب المندب. وفي هذا الإطار؛ يشكّل مضيق هرمز أحد أهم المضائق العالمية وعنق الزجاجة في مدخل الخليج، الذي يتحكم بطرق التجارة من وإلى الخليج، مما يجعل السيطرة على مضيق هرمز تعني من حيث الواقع السيطرة على الملاحة في الخليج، ومن ثم إمدادات النفط للدول الصناعية (حشوف، 2017، ص ص 7–8).

ويمثل مضيق هرمز بابًا لعبور نحو 40% من النفط المنقول بحرًا على مستوى العالم؛ حيث تعتمد اليابان عليه في وصول ما يقارب 84% من حاجاتها النفطية، وكذلك كوريا الجنوبية والهند

والصين بنسبة 70%، بينما تعتمد الولايات المتحدة عليه في وصول ما يقارب 20%. كما أن ثلثي إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط يمر عبر المضيق. ووفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية يمر عبر المضيق ثلث تجارة العالم من الغاز الطبيعي المسال، كما يمر من المضيق 22% من السلع الأساسية في العالم (الحبوب وخام الحديد والأسمنت).

خريطة (1): الموقع الاستراتيجي لمضيقي هرمز وباب المندب

المصدر: وكالة سكاي نيوز عربية، إنفوغرافيك. إيران وأذرعها وتهديد الملاحة البحرية، 31 يناير 2017.

ويعد مضيق باب المندب البالغ عرضه 30 كم، ممرًا حيويًا مهمًا لصادرات النفط إلى أوروبا وللتجارة الدولية؛ حيث يعبر من خلاله نحو 30% من نفط العالم. ويقدر عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي تمر فيه بالاتجاهين بنحو 7% من حركة الملاحة البحرية العالمية. وتمر معظم صادرات الخليج التي تُنقل عبر قناة السويس وخط الأنابيب "سوميد" أيضًا من خلال "باب المندب" الذي عبره 4.8 ملايين برميل يوميًا من الخام والمنتجات البترولية عام 2016، بحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (فريق تحليل السياسات، 2019، مارس).

3. السعي الإيراني للهيمنة والرغبة في التفوق الاستراتيجي الإقليمي

تعد الممرات والمضائق البحرية في الاستراتيجية العسكرية نقطة اختناق بفعل الجغرافيا، وبالتالي فهي تمثل نقطة تفوق بالنسبة للطرف الذي يمتلك السيطرة عليها. ويكشف التتبع التاريخي لسلوك إيران تجاه محيطها الإقليمي عن غلبة سمتين رئيستين؛ أولاهما تصور التفوق الحضاري والقومي، وثانيتهما النزوع إلى التمدد الإمبراطوري (عوني، 2015، ص3).

ويذهب كلا من (Frisch, 2007)، و(Roy, 2010)، و(Amidror, 2007) إلى أن مواقف إيران تجاه منطقة الشرق الأوسط لا تنبع من العداء المذهبي، بل من سَعْيها للهيمنة ورغبتها في أن تكون الدولة العظمى الإقليمية الوحيدة في المنطقة. وهو ذات المعنى الذي تؤكد عليه وثيقة استراتيجية إيران العشرينية "إيران في أفق عام 2025" التي صدرت في نوفمبر 2003، وأصبحت أهم نص بعد الدستور؛ حيث حددت الوثيقة ملامح إيران وموقعها في عام 2025 في المجالات المختلفة، محددة هدفها النهائي، وهو التقدم على دول المنطقة، والتأثير في العلاقات الدولية (وحدة تحليل السياسات، 2016، ص ص2-4).

وتمتلك إيران إمكانية التأثير الجيواستراتيجي على منطقة الشرق الأوسط – بشكل عام – وعلى الخليج العربي – بشكل خاص – من خلال موقعها المطل على مضيق هرمز من الشمال عبر محافظة بندر عباس، فضلًا عن تأثيرها الكبير على الحوثيين في اليمن صاحب الموقع المسيطر على مضيق باب المندب (المجالي 2، 2014، ص ص 19-20).

ويشير التحليل الجيوبوليتيكي إلى أن التوسع في الممرات والمضائق البحرية يعتبر عنصرًا من عناصر قوة الدولة التي تمكنها من التأثير في سلوك الدول الأخرى من خلال استراتيجيات معينة، ويبرز في هذا الإطار التوظيف السياسي الإيراني للتوسع والسيطرة الإيراني على الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط لإدارة الضغوط الداخلية والخارجية.

فإيران تستخدم سياسة "الشد والجذب"؛ لتحقيق أهداف سياستها الخارجية بالتوازي مع حالة التعثر التي تخيم على مفاوضات فيينا، والخلافات القائمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاق الضمانات، ورغبة طهران في إنهاء رقابة الوكالة على مواقعها النووية، وسريان المحادثات مع السعودية، فضلًا عن تصاعد حدة الاحتجاجات المنددة بالأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتدهور مستوى معيشة المواطن الإيراني (زكريا، 2021، ص ص 12-13).

ويرى بعض الباحثين أنه عندما تواجه إيران ضغطًا محليًا، ترد باستخدام قواتها البحرية أو قوات وكلائها بالمنطقة لمضايقة السفن في الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، في محاولة لإثارة التوترات، وخلق وحدة وطنية لمواجهة استراتيجية الضغوط القصوى الغربية، وصرف الانتباه عن المشاكل الأخرى كالبطالة المرتفعة، والتضخم المرتفع، والعقوبات المستمرة، وتداعيات جائحة كورونا (Connell, Nadimi, & Miller, 2020).

بينما يرى آخرون أن إيران تتعرض خلال العشر سنوات الأخيرة لمستوى غير مسبوق من الضغوط الإقليمية والدولية، خاصة مع تطبيق استراتيجية الضغوط القصوى وانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في مايو 2018؛ ونتيجتها انخفضت بشدة صادرات إيران النفطية من نحو 2.6 مليون برميل يوميًا إلى أقل من 200 ألف برميل يوميًا في سبتمبر 2019. وتبنت إيران استراتيجية تصعيد سعت من خلالها إلى تحقيق هدفين؛ الأول رفع تكلفة الإجراءات العقابية الأمريكية ضدها، وتوجيه رسالة إلى القوى المعنية بالاتفاق النووي بأن هذه الضغوط ستكون لها عواقب وخيمة على مستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة. ويتمثل الهدف الثاني في تحسين شروط التفاوض مع الولايات المتحدة والغرب للوصول إلى اتفاق مُرضٍ (ناجي، 2020، ص ص 234-235).

ثانيًا: أدوات إيران في التوسع والتنافس الجيوبوليتيكي حول الممرات والمضائق البحرية في المنطقة

تستخدم إيران أدوات وآليات متنوعة في التوسع والتنافس الجيوبوليتيكي حول الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، ومنها:

1. التهديدات اللفظية المتكررة

تعتمد إيران باستمرار أداة الخطاب التصعيدي والتهديدي بشأن الممرات والمضائق البحرية في المنطقة؛ حيث تخرج بين الحين والآخر تهديدات من القادة الإيرانيين بإغلاق مضيق هرمز؛ إذ هدد الرئيس الإيراني السابق "حسن روحاني"، في يوليو 2018، أثناء زيارته إلى سويسرا، بإغلاق مضيق هرمز، وتبعت ذلك تهديدات من قِبل رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية "محمد باقري"، في أبريل 2019، بغلق مضيق هرمز ردًا على العقوبات الأمريكية على طهران، وكذلك "إسماعيل كوثري"، القيادي في الحرس الثوري، والذي حذَّر من قطع طريق الممر المائي على ناقلات النفط، بقوله: "إذا كانوا يريدون وقف صادرات النفط الإيراني، فإننا لن نسمح بمرور أي شحنة نفط في مضيق هرمز"، وهي التهديدات التي كرَّرها المرشد الأعلى "على خامنئي"، في يونيو 2019، بنفسه.

2. المضايقات والعمليات العسكرية المحدودة

تحاول إيران فرض سيطرتها على الممرات والمضائق البحرية في المنطقة، من خلال استخدام الأداة العسكرية بشكل متنوع؛ حيث تمتلك إيران مخزونًا من الألغام ومنصات متعددة لإطلاقها،

وبإمكانها زرع الألغام من أي من فرقاطاتها أو طراديها وزوارقها السريعة المزودة بالصواريخ، كما تملك عدة سفن في مياه الخليج تتمتع بقدرات زرع ألغام خاصة، علاوة على مروحيات لزرع الألغام، وتمتلك إيران مئات الزوارق صغيرة الحجم المميزة في الهجمات بالصواريخ والرشاشات عديمة الارتداد والأسلحة الصغيرة. كما تمتلك مئات من صواريخ كروز المضادة للسفن وعشرات من البطاريات، وتتمتع بالقدرة على إطلاقها من سفن سطحية وطائرات وشاحنات فرنسة وصينية وروسية الصنع.

وتتدخل إيران في مضيق هرمز بصورة نظامية مستمرة من خلال البحرية الإيرانية وقواتها الخاصة، فضلًا عن قوات الحرس الثوري الإيراني، وهو ما ظهر جليًا خلال الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980، وما صحبها من حرب الناقلات النفطية في المضيق، وإجرائها لمناورات "الرسول الأعظم" التي تحاكي عمليات عسكرية تهدف إلى غلق المضيق في حال اندلاع أعمال قتالية.

وفي هذا الإطار؛ اتهمت واشنطن الحرس الثوري الإيراني بالتورط في تخريب أربع سفن شحن تجارية مدنية، في مايو 2019، داخل المياه الإقليمية للإمارات. كما قامت زوارق تابعة للحرس الثوري الإيراني باستهداف ناقلتي نفط "فرونت ألتاير" و"كوكوكا كوريجوس" في خليج عُمان، في يونيو 2019، مما ألحق أضرارًا كبيرة بالناقلتين.

وهاجم الحوثيون، في ديسمبر 2020، ناقلة نفط "بي دبليو راين" التي ترفع علم سنغافورة، بزورق مفخخ في محطة نفطية في مدينة جدة الساحلية في البحر الأحمر. كما نشر الحوثيون في نوفمبر 2020، لغمًا أرضيًا في البحر الأحمر قبالة سواحل السعودية تسبب في إلحاق أضرار بناقلة نفط "أجراري" التي ترفع علم مالطا. وقام الحوثيون في يناير 2022، باختطاف سفينة الروابي التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، قبالة ميناء الحديدة واحتجاز طاقمها وشحنتها المدنية (وكالة أنباء الشرق الأوسط، 2022، 9 مارس).

3. امتلاك جزر وقواعد عسكرية

تملك البحرية الإيرانية قواعد على طول ساحل الخليج، بما في ذلك محطة جوية كبيرة للقوات البحرية، ومقرات لقيادة العمليات في بندر عباس شمال مضيق هرمز مباشرة. ولدى إيران نحو 12 ميناء تواجه المضيق، ولدى سلاح بحرية الحرس الثوري قواعد عسكرية أمامية في جزر قريبة من المضيق هي أبو موسى التي احتلتها عام 1992 ولارك وصري، وتستخدم إيران هذه الجزر قواعد أمامية لدورياتها قرب السواحل. وتدعي إيران ملكيتها لجزيرتين هما؛ طنب الكبرى وطنب الصغرى

اللتان تقعان بين المسارين الملاحيين في الغرب، وبالإضافة إلى ذلك تسيطر إيران على قشم، وهي جزيرة كبيرة مأهولة على بعد نحو 12 كيلو مترًا من ساحلها بجوار مضيق هرمز مباشرة (تالماج، 2009، ص ص 11-12).

4. التحالف مع قوى إقليمية ودولية

تسعى إيران في سبيل تنفيذ استراتيجيتها إلى تطوير شبكة من التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مع دول المنطقة، مع العمل على خلق قوى داخلية موالية وداعمة لها، كما هي الحال في اليمن والبحرين ولُبنان وبعض دول القرن الإفريقي. كما تطور إيران علاقاتها مع الصين وروسيا لجهة المصالح المشتركة في مواجهة الهيمنة الأمريكية، ودعم المصالح التجارية والعسكرية والنفطية المشتركة، وقد ساهمت الضغوط وسياسة المقاطعة الغربية والعقوبات ضد إيران إلى تطوير العلاقات الإيرانية مع الدولتين بشكل أسرع وأكثر كثافة (عتريسي، 2015، ص ص 33-34).

ثالثًا: تحركات القوى الإقليمية والدولية في التنافس الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجي مع إيران حول الممرات والمضائق البحرية في المنطقة

تشكلت تحركات عربية ودولية للتنافس الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجي مع إيران حول الممرات والمضائق البحرية في المنطقة، وذلك لدرء التهديدات الأمنية التي قد تمسها، أو لفرض السيطرة والتحكم في تلك الممرات والمضائق، ومنها:

1. التهديدات والتحذيرات الدائمة

بين الحين والآخر، تتصاعد التحذيرات الإقليمية والدولية لإيران بشأن سلوكها الإقليمي تجاه الممرات والمضائق البحرية في المنطقة، منها:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** أكدت في أكثر من مناسبة أن أي تعطيل لحركة الملاحة بمضيق هرمز سيكون خطًا أحمر، وأن أي عمل عنف تقوم به إيران سيكلفها ثمنًا باهظًا (محمد، 2015، ص 531).
- **جامعة الدول العربية:** حذَّر الأمين العام لجامعة الدول العربية، "أحمد أبو الغيط"، في ديسمبر 2021، من سَعْي إيران إلى بسط سيطرتها على مضيقي هرمز وباب المندب؛ سواء بشكل مباشر أم عبر الميليشيات التي تمولها، مشددًا على ضرورة استقرار الملاحة في هذين المضيقين

الاستراتيجيين المهمين للتجارة العالمية، مؤكدًا أن الحفاظ على حرية الملاحة دون تهديد يُعد أولوية عالمية، وليس فقط للدول العربية المطلة عليها (صحيفة الوطن الكويتية، 2021).

- **اللجنة الوزارية العربية الرباعية:** أدانت اللجنة الوزارية العربية الرباعية المعنية بمتابعة تطورات الأزمة مع إيران وسُبل التصدي لتدخلاتها في الشؤون الداخلية العربية، في مارس 2022، التهديدات الإيرانية المباشرة وغير المباشرة للملاحة الدولية في الخليج العربي ومضيق هرمز والبحر الأحمر ومضيق باب المندب.
- **قمة جدة للأمن والتنمية يوليو 2022:** تعتبر بعض التحليلات أن قمة جدة للأمن والتنمية التي عُقدت في السعودية، في يوليو 2022، بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر والعراق والولايات المتحدة، حملت في طياتها رسالة تحذير وتهديد لإيران بشأن سلوكها الإقليمي تجاه المنطقة عامةً وتجاه الممرات والمضائق البحرية خاصةً (وكالة أنباء الشرق الأوسط، 2022، 16 يوليو).

2. الضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية

شكّلت الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية التي فُرضت على إيران ركيزة أساسية في تعامل الدول الخليجية والأوروبية والولايات المتحدة مع السلوك الإقليمي الإيراني، وقد كان أثر العقوبات الاقتصادية واضحًا، فعلى سبيل المثال، تقلص النمو الاقتصادي لإيران بفعل العقوبات؛ حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي منذ 2011 حتى 2016 بنسبة 20%، وارتفع معدل البطالة لنحو 20%، كما تراجعت الصادرات النفطية، وانخفضت العملة الإيرانية بنسبة 200%، وارتفع التضخم إلى 40%.

وقد ساهمت سياسة الضغوط القصوى المفضية إلى عودة العقوبات الأمريكية، والتي تستهدف بالأساس الضغط الاقتصادي على إيران، وإعاقة دمجها في الاقتصاد العالمي، وتخوف الشركات الأوروبية من العقوبات الأمريكية، في إحداث المزيد من تدهور العملة الإيرانية وتأجج الاحتجاجات الشعبية عدة مرات في 2017 و2018 و2019 على خلفية الظروف الاقتصادية، والتي طالت شعاراتها التنديد بكل رؤوس النظام الإيراني (رؤوف، 2021).

3. الوجود العسكري وإنشاء قواعد عسكرية

وهو النهج الذي انتهجته العديد من القوى الإقليمية والدولية؛ حيث حرصت على بناء قواعد عسكرية في بعض الدول المشاطئة للممرات والمضائق البحرية في المنطقة، كالقواعد التي أنشأتها كل

من فرنسا والولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان وإسبانيا وإيطاليا والإمارات والسعودية في جيبوتي بالقرب من مضيق باب المندب. وفي إريتريا، حرصت كل من الإمارات وإسرائيل على الوجود العسكري وإنشاء قواعد عسكرية قبالة مضيق باب المندب، كما تتمركز هناك غواصاتها النووية المكلفة بالانطلاق من المنطقة لتنفيذ مهام الردع النووي لإيران.

وهناك القواعد العسكرية الموجودة بالصومال من قِبل الإمارات والولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا، والتي افتتحت أكبر قاعدة لها في الخارج في الصومال، في أكتوبر 2017 (الفقي، 2021، ص7)، كما افتتحت مصر، في يناير 2020، أكبر قاعدة عسكرية في منطقة البحر الأحمر، وهي قاعدة "برنيس"، والتي تبلغ مساحتها نحو 150 ألف فدان، وتضم قاعدتين جوية وبحرية (الدسوقي، 2021، ص81).

4. تطوير تدريبات وعمليات عسكرية مشتركة وتشكيل تحالفات بحرية إقليمية ودولية

- **عملية الحارس البحرية متعددة الجنسيات يوليو 2019:** عقب سلسلة من الهجمات ضد السفن في مياه الخليج العربي، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية، في يوليو 2019، عن تطويرها لعملية بحرية متعددة الجنسيات، أطلقت عليها اسم "الحارس"، وتهدف إلى تعزيز الاستقرار البحري، وضمان المرور الآمن، وخفض التوترات في المياه الدولية في الخليج العربي ومضيق هرمز ومضيق باب المندب وخليج عُمان. وقد انضم عدد من الدول العربية إلى التحالف الأمريكي، ومنها السعودية والإمارات والبحرين، كما أصبحت مصر عضوًا في القوات البحرية المشتركة "سي إم إف"، منذ أبريل 2021، والتي تهدف إلى ضمان الأمن ومكافحة الإرهاب في نحو ثلاثة ملايين ميل مربع من المياه الدولية، بما في ذلك الممرات الرئيسة لقناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز.
- **المهمة الأوروبية يناير 2020:** شكّلت بعض الدول الأوروبية تحالفًا من مجموعة سفن لمرافقة سفن الشحن التجارية عبر الخليج بصرف النظر عن علم الدولة المرفوع عليها، وتشكّلت المهمة الأوروبية من ألمانيا وبلجيكا والدنمارك واليونان وإيطاليا وهولندا والبرتغال وفرنسا، وبدأت العملية الأوروبية عملها، في يناير 2020؛ لضمان سلامة الملاحة البحرية في مياه الخليج العربي.
- **مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن يناير 2020:** شكّلت ثماني دول عربية وإفريقية، وهي: (السعودية، مصر، اليمن، الصومال، إريتريا، جيبوتي، الأردن،

السودان) مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، في يناير 2020، كتكتل إقليمي جديد يتبنى رؤية شاملة للتعاون بين أعضائه، ويهدف إلى ضمان أمن البحر الأحمر وخليج عدن، ويحظى بدعم العديد من القوى الدولية (العيسوي، 2020).

- **التحالف العربي في اليمن:** يساهم التحالف العربي في اليمن في التصدي للتهديدات الحوثية لمضيق باب المندب؛ ففي ديسمبر 2020، دمَّر التحالف 163 لغمًا بحريًا من نوع "صدف"، نشرتها الميليشيات الحوثية بشكل عشوائي في البحر الأحمر، كما دمَّر التحالف لغمًا بحريًا جنوب البحر الأحمر (منصور، 2021، ص ص13-15).
- **التدريبات والعمليات العسكرية الإقليمية بمشاركة بعض الدول العربية والخليجية:** تم تنفيذ العديد من التدريبات والعمليات العسكرية الإقليمية بمشاركة بعض الدول العربية والخليجية؛ مثل مناورة "رماية الخليج 2021"، بمشاركة سعودية وكويتية مع قوات أمريكية في الكويت، في نوفمبر 2021، ونفذت القوات البحرية السعودية، في أكتوبر 2021، رماية بالصواريخ ضد أهداف بحرية خلال تمرين نسيم البحر 13 مع القوات الباكستانية (وكالة أنباء العربية، 2021). وتنفذ مصر والسعودية، منذ مارس 2015، التدريب المشترك "إعادة الأمل"، ويتم التركيز فيه على المراقبة وفرض الحصار البحري على الموانئ اليمنية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين؛ لمنع تهريب الأسلحة والمعدات العسكرية للأراضي اليمنية، وكذا تأمين حركة الملاحة البحرية جنوب البحر الأحمر وخليج عدن وحتى باب المندب. كما نفذت القوات البحرية السعودية والمصرية، في يناير 2020، النسخة 16 من التمرين البحري الثنائي المختلط "مرجان" في البحر الأحمر (صحيفة الشرق الأوسط، 2020).

5. طرح خطوط جديدة والترويج لممرات بحرية بديلة

شكّل هاجس أمن الممرات المائية في منطقة الشرق الأوسط مشكلة بالنسبة لدول العالم؛ حيث عملت بعض القوى الإقليمية والدولية المنافسة، على وضع بدائل وخطط استراتيجية طويلة المدى في حال الإغلاق الكامل للممرات التي تعتمد عليها، ومنها على سبيل المثال:

- **الإمارات:** عملت على بناء خط "حبشان" بطول 400 كم، الذي ينقل النفط الإماراتي إلى ميناء الفجيرة المطل على خليج عُمان، دون المرور بمضيق هرمز.

- **السعودية:** بدأت بدراسة بناء خط نفط ناقل يمر عبر اليمن، وتحديدًا من مدينة "المهرة" الواقعة شرقي اليمن ليربطها ببحر العرب، ومن المتوقع أن تبلغ سعته 1.6 مليون برميل يوميًا. إلا أن هذه الخيارات ستبقى مرهونةً باستقرار الأوضاع في اليمن. وتمتلك السعودية – حاليًا– خيارًا استراتيجيًا في حال توقف الشحنات عبر ممري هرمز والمندب، عن طريق استخدام خط أنابيب الشرق الغرب "بترولاين" البالغ طوله 1200 كم، والذي ينقل الخام من حقول النفط بمعدل 4.8 ملايين برميل يوميًا من المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وتصديرها إلى أوروبا. وهناك بدائل استراتيجية بالنسبة للسعودية، عبر مد خط ناقل بطول 500 كم تقريبًا، إلى "ميناء المكلا" في حضرموت، وهو ربط إقليمي داخلي ينتهي بمنافذ استراتيجية مطلة على خليج عُمان وبحر العرب.
- **العراق:** شرع في بناء خط ناقل من البصرة إلى مصر مرورًا بالأردن، ويمتلك العراق بديلًا استراتيجيًا آخر يتمثل في مد أنبوب نفط عبر الأراضي السورية وصولًا للبحر المتوسط.
- **القوى الإقليمية والدولية غير العربية:** روّجت بعض القوى الإقليمية والدولية غير العربية لممرات بحرية بديلة؛ حيث كشفت دول مثل تركيا وإسرائيل عن نواياها بشق قنوات وممرات بحرية جديدة كقناة إسطنبول في تركيا، وقناة بن جوريون في إسرائيل؛ لتربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر؛ بهدف دعم خططهما نحو التحول إلى مركز اقتصادي إقليمي من جهة، وزيادة حماية أمن الممر المائي من جهة أخرى.

رابعًا: التداعيات الراهنة والمُحتملة للتنافس الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجي بين إيران والقوى الإقليمية والدولية المنافسة حول الممرات والمضائق البحرية في المنطقة

يساهم التنافس الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجي بين إيران والقوى الإقليمية والدولية المنافسة حول الممرات والمضائق البحرية في المنطقة في خلق عدد من التداعيات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، ومنها:

1. تزايد الوجود العسكري للقوى الإقليمية والدولية في المنطقة

يساهم هذا التنافس في تزايد الوجود العسكري الأجنبي للقوى الإقليمية والدولية في المنطقة؛ بهدف التأكد من عدم عرقلة حرية الملاحة البحرية، وضمان انسيابية وارداتها من الطاقة، بالإضافة

إلى إحكام السيطرة والهيمنة على منابع هذه الطاقة (العكلة، 2011، ص 322). وهو ما ينعكس سلبًا على أمن المنطقة، ويؤثر على القرارات السيادية لدولها وتهديد حقوق النفط بها (الربيعي، 2013، ص 44). وإذا ما اعتزمت إيران تنفيذ تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز أو جعل الملاحة غير آمنة فيه، سيؤثر ذلك في دول الخليج، لاسيما التي ليس لها منفذ غير مضيق هرمز كالعراق والكويت وقطر والبحرين (جاسم، 2011، ص 163).

وفي هذا الإطار؛ يحتفظ الغرب بوجود عسكري قويّ في المنطقة؛ حيث تمتلك المملكة المتحدة قاعدة بحرية في البحرين ومنشأة تدريب عسكرية في عُمان، ولدى فرنسا قاعدة عسكرية رئيسة في جيبوتي وقدرة على نشر قواتها عبر مقاطعاتها الخارجية "ريونيون ومايوت" في جنوب غرب المحيط الهندي. وتحتفظ الولايات المتحدة بوجود كبير في الخليج، بشكل رئيس من خلال قاعدة "دييغو غارسيا" وقواعدها في قطر والبحرين، وافتتحت واشنطن قاعدة في جيبوتي عام 2002، وفي المتوسط، تعبر (35 – 45) سفينة حربية أمريكية قناة السويس والبحر الأحمر سنويًا تحت راية عمليات مكافحة الإرهاب والقرصنة (الهياجنة، 2015 ص 149).

كما أنشأت ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا واليابان منشآت عسكرية صغيرة دائمة في جيبوتي، وأنشأت الصين أول قاعدة بحرية خارجية لها في جنوب البحر الأحمر وميناء دورالیه متعدد الأغراض المجاور للقاعدة البحرية (Narbone & Widdershoven, 2021).

2. تهديد أمن الطاقة والتأثير على التجارة العالمية (الحركة والأسعار)

يمكن أن يؤدي تنفيذ التهديد الإيراني بالتأثير على حركة التجارة الدولية في ممرات ومضائق المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية إلى تراجع الصادرات السلعية، وخاصة من النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي المسال، وبالتالي سيشهد العالم موجة قياسية من ارتفاع أسعار النفط. كما أن تنفيذ التهديد الإيراني للملاحة عبر مضيق باب المندب من شأنه أن يؤدي إلى وقف شحنات تبلغ نحو 4.8 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة إلى أوروبا والولايات المتحدة، أو يجبر ناقلات البترول القادمة من الخليج العربي، إلى تغيير خط سيرها والإبحار حول القارة الإفريقية للوصول إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، مما سيزيد من فترات النقل وتكاليفه، بالشكل الذي يدفع أسعار النفط في السوق العالمية للارتفاع، ويترك مردودًا سلبيًا على تكلفة إنتاج واستهلاك كافة السلع والخدمات؛ ليصبح العالم أمام موجة تضخمية قياسية تضغط على ميزانيات الدول، وخاصة الأكثر استيرادًا.

شكل (2): صادرات النفط الخام ومشتقاته والغاز الطبيعي بالناقلات خلال عام 2020

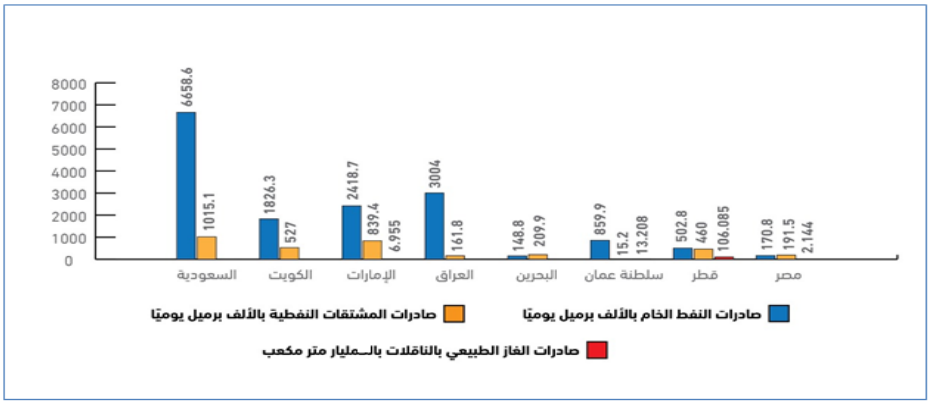

المصدر: تم إعداده من قِبل الباحث، استنادًا إلى بيانات الكتاب الإحصائي السنوي لمنطقة الأوابك 2021.

3. تراجع الإيرادات البترودولارية والثقل الاقتصادي الدولي لدول الخليج العربي

إن تنفيذ التهديدات الإيرانية للملاحة بالممرات والمضائق البحرية في المنطقة يمكن أن يؤثر على الإيرادات البترودولارية لدول الخليج العربي؛ حيث تمر بها 88% من الصادرات النفطية السعودية والعراق 98% والإمارات 99% وقطر والكويت بنسبة 100%. وفي ظل اعتماد هذه الدول على عوائد تصدير الطاقة كمورد مالي أساسي، فإن تراجع إيراداتهم النفطية سيؤثر على خططهم التنموية المستقبلية ومستوى الرفاهية لديهم. وخير مثال على ذلك، قيام السعودية بتعليق شحنات النفط عبر البحر الأحمر، على إثر تعرض ناقلتي نفط سعوديتين لهجوم من "الحوثيين" لمدة أسبوعين، قبل استئناف نقل الشحنات النفطية في أغسطس 2018.

كما أن تنفيذ التهديدات الإيرانية قد يؤثر أيضًا على الثقل الاقتصادي الدولي لدول الخليج العربي كمستهلك للسلع الاستهلاكية العالمية وكممول للعديد من الاستثمارات الإقليمية والعالمية؛ فعلى سبيل المثال، تأتي الصناديق السيادية الخليجية في قائمة الصناديق السيادية الأكبر عالميًا.

4. تهديد القيمة الاستراتيجية والاقتصادية لقناة السويس وإعاقة خطط تنميتها

هناك ارتباط شديد بين مضيق باب المندب وقناة السويس، فكلا منهما يستمد أهميته من الآخر، ويعدان بوابة الدخول والخروج لكليهما؛ لذا فإن اضطراب حركة الملاحة في أحدهما نتيجة سلوك إيران أو أحد وكلائها سيؤثر بصورة ما على الآخر، فغلق المضيق – مثلًا – يعني خسارة مصر أكثر من 5 مليارات دولار في المتوسط سنويًا، أما إذ اقتصر الأمر على تقليل عدد السفن

المارة؛ نتيجة تخوفات بعض الدول، فإن الأمر يعني تراجعًا في إيرادات القناة، في ظل العلاقة الطردية بين الإيرادات وعدد السفن.

ومع افتراض ارتفاع خطورة المرور بمضيق باب المندب، سيؤدي ذلك على المدى الطويل إلى إيجاد ترتيبات لوجستية بديلة للتجارة البحرية العالمية، وهو ما يعني تراجع في استخدام ممر السويس الملاحي، بما يؤثر بالسلب على المنطقة الاقتصادية لقناة السويس الواعدة. وفي ظل المنافسة بين الخطوط الملاحية القادمة من الصين واليابان وشرق آسيا مع موانئ شرق وغرب الأمريكتين، فإن أي خطر يمس قناة السويس سيحد من جدواها، وبالتالي تأثر العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتطوير الدائم للمشروعات اللوجستية التي تُنشئها الدولة المصرية بمحور قناة السويس لتعزيز تنافسيتها.

5. استنزاف الدول العربية والخليجية المتضررة عسكريًا وماليًا

تدفع الممارسات الإيرانية العدوانية المباشرة أو بالوكالة لمضيقي هرمز وباب المندب، مصر والدول الخليجية لتعزيز تواجدها العسكري البري والبحري في المناطق المهددة؛ فعلى سبيل المثال، يسحب تهديد الملاحة بمضيق باب المندب مصر بشكل مكثف إلى الاتجاه جنوبًا بقواتها لتأمين حرية الملاحة في هذا المضيق الذي تستخدمه كل السفن الصاعدة والهابطة من قناة السويس، وهو ما يعني مزيدًا من الاستنزاف المالي والعسكري لمصر.

الخاتمة

تتصاعد بين فينة وأخرى التهديدات الإيرانية باستهداف الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط؛ سواء بشكل مباشرة كمضيق هرمز، أم بالوكالة في دولة أخرى كمضيق باب المندب والبحر الأحمر عبر جماعة الحوثيين في اليمن. وقد منحت أحداث عدم الاستقرار والتحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011 إيران الفرصة لبسط نفوذها وفرض هيمنتها على بعض الممرات والمضائق البحرية بالمنطقة، من خلال أشكال وسُبل متعددة، كفرض طهران نفوذها على أراضٍ عربية وإفريقية، والتي تعتبر ممرات الملاحة الواقعة في المنطقة هي منطقة مجالها الحيوي. وفي المقابل تبرز بعض التحركات من القوى الإقليمية والدولية للتنافس الجيواستراتيجي

والجيواقتصادي مع إيران فيما يخص الممرات والمضائق البحرية في المنطقة؛ نظرًا لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية.

نتائج البحث

1. تنظر إيران إلى الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط في إطار منظورها الاستراتيجي لمجالها الحيوي وأمن الخليج.
2. تعتبر إيران الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط نقاط قوة وأوراق تفاوض وضغط على دول المنطقة والقوى الدولية؛ للتخفيف من الضغوط الداخلية والخارجية، أو تحقيق مكاسب متنوعة، وهو ما يثبت صحة فرضيات الدراسة.
3. تستخدم إيران في سبيل تنفيذ سياساتها تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط أدوات متنوعة ما بين التهديدات اللفظية المتكررة، والمضايقات والعمليات العسكرية المحدودة، وامتلاك قواعد عسكرية قريبة منها، وصولًا إلى التحالف مع قوى أخرى.
4. يشكّل السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط تهديدًا خطيرًا متنوع الأبعاد على أمن دول المنطقة، والقيمة الاستراتيجية لتلك الممرات والمضائق البحرية، فضلًا عن التداعيات الاقتصادية السلبية على دول المنطقة والعالم.
5. شكّل هاجس أمن الممرات المائية في منطقة الشرق الأوسط مشكلة بالنسبة لدول العالم؛ حيث عملت بعض القوى الإقليمية والدولية المنافسة لإيران، لاسيما دول الخليج العربي، على وضع بدائل وخطط استراتيجية طويلة المدى في حال الإغلاق الكامل للممرات التي تعتمد عليها. وروّجت بعض القوى الإقليمية والدولية لممرات بحرية بديلة، وكشفت دول مثل تركيا وإسرائيل عن نواياها بشق قنوات وممرات بحرية جديدة كقناة إسطنبول في تركيا، وقناة بن جوريون في إسرائيل.

توصيات البحث

1. تنسيق الجهود الإقليمية والدولية في مجال الأمن البحري، وصياغة وتنفيذ استراتيجية شاملة لمواجهة تهديدات أمن الممرات والمضائق البحرية في المنطقة.
2. العمل على حل الأزمة اليمنية والصومالية، واحتواء إريتريا وجيبوتي، ووضع تصور سياسي في إطار عربي إفريقي لإقليم البحر الأحمر حالة وصول التطبيع الإسرائيلي إليه.

3. دعم إنشاء تحالف إقليمي أو دولي لمواجهة التحديات الأمنية في الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط في ظل تصاعد المخاطر في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي، والتهديد باستهداف أو إغلاق الممرات والمضائق البحرية بالمنطقة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

أ. الكتب:

1. المجالي، عصام نايل. (2014) تأثير التسليح الإيراني على الأمن الخليجي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط2.
2. دورتي، جيمس، روبرت بالتسجراف. (1985) النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
3. رجب، إيمان. (2014). "كيف يمكن فهم الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط؟"، في: محمد مجاهد الزيات ونيفين مسعد (محرران)، الجمهورية الإسلامية الإيرانية: دراسة مسحية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
4. سليم، محمد السيد. (2013). تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط3.
5. عبد السلام، محمد. (2019). الجيوبوليتكيا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول، القاهرة: دار الكتب.
6. ناصر، شحاته محمد. (2014). "الجغرافيا وأثرها على علاقات إيران العربية"، في: الجمهورية الإسلامية الإيرانية: دراسة مسحية، بواسطة محمد مجاهد الزيات ونيفين مسعد (محرران). القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

ب. الدوريات:

1. البلوشي، حمد حميد. (2018). العلاقات الكويتية الإيرانية: تفسير المنظور البنائي أم مدخل المصلحة الوطنية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 1، المجلد 46.
2. الحتاوي، محمد الحداد. (2020). الوضع القانوني للمضائق الدولية (دراسة حالة مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية بإغلاقه)، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، العدد 5، المجلد 5.
3. الدسوقي، أبو بكر. (2021، أبريل). الرؤية المصرية للأمن والتعاون في البحر الأحمر: المحددات والأدوات، السياسة الدولية، العدد 224، المجلد 56.
4. الراشد، أميرة. (2016، نوفمبر) السيطرة الإيرانية على الملاحة البحرية في الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد 113.
5. الربيعي، راندا طلال. (2013). التهديدات الإيرانية لإغلاق مضيق هرمز وأثرها على إمدادات النفط العراقي، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 21.
6. الشيخ، نورهان. (2009). المصلحة الوطنية: طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 49.

7. الطويل، أماني. (2019، أكتوبر) أمن البحر الأحمر: التطورات الراهنة والخيارات المصرية، سلسلة بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 36.
8. العكلة، وسام الدين. (2011). النظام القانوني للمضيق الدولي: دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 4، المجلد 27.
9. العيسوي، أشرف. (2020، فبراير). مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن: الفرص والتحديات، مركز تريندز للبحوث والاستشارات.
10. الفقي، رحيمة. (2021، يوليو). مستقبل التنافس على الممرات الملاحية الدولية، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 225، المجلد 56.
11. الهياجنة، عدنان. (2015). الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي: بين الثابت والمتغير، مجلة دراسات مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
12. بنداري، فريدة. (2020، يناير). سياسة إيران تجاه إفريقيا من منظور الجيواستراتيجية المذهبية. السياسة الدولية، العدد 219، المجلد 55.
13. تالماج، كيتلين. (2009). وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 83.
14. جاسم، حسين موسى. (2011). مضيق هرمز واستراتيجية الأمن القومي العربي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد الأول، المجلد 6.
15. زكريا، مرفت. (2021، أغسطس) دوافع كاشفة: لماذا تتصاعد حدة التهديدات الإيرانية للمنطقة، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 75.
16. سالم، سارة عبد العزيز. (2021، أبريل) الجيواقتصاد: المفهوم والتداخل مع الجيوسياسي، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد 224.
17. عبد السلام، محمد. (2006، يونيو). المصالح القومية: المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 18، السنة 2.
18. عبد العاطي، عمرو. (2021، يوليو). تحديات مركبة تحدد مستقبل الممرات الملاحية الدولية. السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 225، المجلد 56.
19. عتريسي، طلال. (2015، يناير). الاستدارة الأمريكية: موقع إيران ودورها الإقليمي في استراتيجيات القوى الكبرى، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 199.
20. عليبه، أحمد. (2021، أغسطس). هل تتحول معركة السفن إلى حرب ضد إيران، تقديرات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
21. عوني، مالك. (2015، يناير). المعضلة الإمبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة اتفاق لم يكتمل. ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 199.

22. فريق تحليل السياسات. (2019، مارس). الهيمنة على الممرات المائية: مستقبل الهيمنة على المضائق المائية في الشرق الأوسط، عمان: مركز ستراتيجكس.
23. فهمي، طارق. (2021، أبريل) المتغيرات الإقليمية وتحديات الأمن في البحر الأحمر. السياسة الدولية، العدد 224، المجلد 56.
24. محمد، فيان أحمد. (2015). الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي: مضيق هرمز نموذجًا، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد 108، المجلد 4.
25. منصور، شادي عبد الوهاب. (2021، يوليو). تهديدات الممرات الملاحية الدولية وسُبل التأمين، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 225، المجلد 56.
26. ناجي، محمد عباس. (2020، يناير). السياسة الإيرانية للتعامل مع استراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 219، المجلد 55.
27. هاشم، نوار جليل. (2011). الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 20.
28. وحدة تحليل السياسات. (2016، مايو). إيران في أفق عام 2025. سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
29. وهبان، أحمد محمد. (2016، يوليو). النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 2.

ج. الرسائل العلمية:

1. برع، أحمد حازم. (2020). الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي، *رسالة ماجستير*، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
2. علام، مصطفي شفيق. (2012). قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي 2003–2010، *رسالة ماجستير*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
3. ياسين، حشوف. (2017). إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات العالمية. *رسالة دكتوراه*، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

د. الصحف والمجلات:

1. صحيفة الشرق الأوسط. (2020، 23 يناير). "تدريبات عسكرية مصرية سعودية لتعزيز الأمن بالبحر الأحمر".
2. رميح، طلعت. (2022، 3 مارس). الممرات المائية. مجلة البيان، المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة.
3. رؤوف، هدى. (2021، 5 مارس). أهمية العقوبات الاقتصادية في الملف الإيراني، اندبندنت عربية.
4. وكالة أنباء الشرق الأوسط. (2022، 9 مارس).
5. وكالة أنباء الشرق الأوسط. (2022، 16 يوليو).
6. وكالة أنباء العربية. (2021، 8 أكتوبر). "البحرية السعودية تنفذ رماية بالصواريخ على أهداف بحرية بتمرين".
7. صحيفة الوطن الكويتية. (2021، 4 ديسمبر).

ثانيًا: المراجع الأجنبية

A. BOOKS:

1. Dougherty, J. E., & Pfaltzgraff, R. L. (2001). *Contending Theories of International Relations: A* .Comprehensive Survey New York. Longman.
2. Guzzini, S. (Ed.). (2012). *The Return of Geopolitics in Europe?: Social Mechanisms and* Foreign Policy Identity Crises. CambridgeCambridge University Press.
3. Roy, O. (2010). "The Impact of the Iranian Revolution on the Middle East". In S. Mervin (Ed.), *The Shi'a Worlds and Iran*. London: Saqi.
4. Sloan, G. (2017) *Geopolitics, geography and strategic history*. UK: Routledge.

B. PERIODICALS:

1. Abdulhakim .B ,B. (2020, April). Security Plans to Address Iran's Dangerous Behavior in the Arabian Gulf. *Journal for Iranian Studies* , 4((11
2. Amidror, Y. (2007). The Hizballah-Syria-Iran Triangle. *Middle East Journal of International ,Affairs*11 (1).
3. Bagheri, S. (2015, January). Iran's Attitude to Security in the Strait of Hormuz: An International Law Perspective. *New Zealand Yearbook of International Law, 13*.
4. Brecher, M., Steinberg, B., & Stei, J. (1969, March). A Framework for Research on Foreign Policy Behavior. *The Journal of Conflict Resolution, 13* (1).
5. Connell, M., Nadimi, F., & Miller, J. (2020, June). Iran's Asymmetric Naval Response to Maximum Pressure. *Brief Analysis,* (3327).
6. Dalton, M. G. (2016). Navigating Gulf Waters After the Iran Nuclear Deal: Iran's Maritime Provocations and Challenges for U.S. Policy. Center for Strategic and International Studies (CSIS). http://www.jstor.org/stable/resrep23400
7. Frisch, H. (2007). The Iran-Hamas Alliance: Threat and Folly. *Perspectives Paper* (28).
8. Legucka, A. (2018). New Geopolitics - What Is Actually "New"?. The Copernicus Journal of Political Studies, 2 (5).
9. Talmadge, C. (2008). Closing Time: Assessing the Iranian Threat to the Strait of Hormuz. *International Security, 33*(1).

C. REPORTS:

1. Ardemagni, E. (n.d.). (October 28 ,2021)s Foreign Policy: From Militias in the 'UAE Rimland to Straits Diplomacy. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved October 17, 2022, fromhttps://carnegieendowment.org/sada/85676
2. Katzman, K., & et al. (2012, January). Iran's Threat to the Strait of Hormuz. *CRS Report for Congress*.
3. Narbone, L., & Widdershoven, C. (2021). The Red Sea link: geo-economic projections, shifting alliances, and the threats to maritime trade flows. *Research Project Report*.